

## غسان الخطيب\* أزمة راهنة أم استنفاد دور تاريخي؟

يعتقد كاتب هذه المقالة أن منظمة التحرير الفلسطينية تشهد الآن بداية النهاية لدورها التاريخي لأنها، بحسب رأيه، فشلت في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بينما تقدمت حركة "حماس" لتتصدى لهذه المهمة. ويقول الكاتب إن هزيمة 1948 أدت إلى هزيمة القيادة الفلسطينية آنذاك، في حين أدت هزيمة 1967 إلى هزيمة الأنظمة العربية "الثورية"، وما هي القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية، قد شارفت على هذه النتيجة جراء تخليها عن الكفاح المسلح، وخضوعها، في سياق تطبيق اتفاق أوسلو، للعامل الإسرائيلي. وهذه المقالة تعرض، باختصار، الأزمة الفلسطينية الراهنة، وطريقة حركة "فتح" في إدارة المفاوضات مع إسرائيل والسلطة معاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانتها، وإلى استفادة "حماس" من هذا الواقع الجديد.

### مقدمة

كان الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا يزال، متأثراً بعوامل خارجية، بعضها متعلق بالانتماء العربي للفلسطينيين، وبعضها يخص الصراع مع إسرائيل، علاوة على عوامل تأثير دولية كالتمول مثلًا. لذلك، من الصعب فهم التغييرات السياسية الداخلية الفلسطينية بمعزل عن علاقتها بالعوامل والمؤثرات الخارجية. لقد أدى تردد إسرائيل وتراجعها عن التزامات إعلان المبادئ (أوسلو)، وخصوصاً إعادة سيطرتها على المناطق الفلسطينية المحتلة، والتي توازت مع تسريع الاستيطان وتكثيفه وتوسيعه، إلى اختلال موازين القوى الداخلية في الساحة الفلسطينية، لمصلحة القوى التي لم ترتبط بعملية السلام. إن وقوف المجتمع الدولي موقف المتفرج، وكذلك إدارة "فتح" للمفاوضات مع إسرائيل، علاوة على طريقة إدارتها للسلطة الوطنية الفلسطينية، أمور ساهمت في تراجع مكانة "فتح" وقوى منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) في المجتمع الفلسطيني، وهو ما استفادت منه "حماس" إلى الحد الذي مكّنها من كسب المعركة الانتخابية في كانون الثاني/يناير 2005، وكذلك معركة السيطرة العسكرية على غزة في حزيران/يونيو 2006.

إن الطريقة التي أدارت بها "حماس" الصراع الفلسطيني الداخلي، والنتيجة، جزئياً، من طبيعة علاقاتها العربية والإقليمية في ظل التوتر والتنافس الإقليمي بين إيران والولايات المتحدة، وكذلك الناجمة عن رؤيتها الأيديولوجية لا الوطنية، أدت إلى الانقسام الخطر الذي وصلنا إليه بين شطري الوطن من ناحية، وبين القوتين السياسيتين الرئيسيتين، "فتح" و"حماس"، من ناحية أخرى. ولا شك في أن استمرار قابلية الوضع الفلسطيني الداخلي للتأثر بالعوامل والقوى والمؤثرات الخارجية، وخصوصاً الإسرائيلية، سيؤدي إلى تعميق الأزمة وتكريسها.

### التأثيرات الإسرائيلية

إذا اعتمدنا السلوك السياسي الإسرائيلي مصدراً للحكم على السياسة والتفكير والأهداف، يمكن الاستنتاج أن إسرائيل مرت بثلاث مراحل من التفكير والسلوك في علاقتها بالفلسطينيين والمناطق المحتلة منذ بداية عملية السلام في سنة 1993.

المرحلة الأولى، توجت بتوقيع يتسحاق رابين إعلان المبادئ الذي عكس استعداداً إسرائيلياً، من حيث المبدأ، لتنازلات إقليمية، أي تقاسم إقليمي للمناطق المحتلة مع قيادة منظمة التحرير التي تعامل معها كشريك. المرحلة الثانية هي تلك التي تلت اغتيال رابين، وتمثلت بحالة التردد والتأرجح بين الإحجام والتقدم نحو الحل الذي يتضمن التخلي عن السيطرة على بعض المناطق لمصلحة م.ت.ف.، وهذا التردد كان واضحاً في توجهات الرأي العام الإسرائيلي الذي كان راغباً في السلام، لكنه غير ناضج لإنهاء الاحتلال، أي كمن يريد أن يأكل الكعكة ويحتفظ بها في الوقت نفسه. وكانت ذروة هذه المرحلة فقدان براك مكونات ائتلافه الحكومي، فقد أظهرت الاستطلاعات تراجع مكانته حين كان في طريقه إلى كامب ديفيد، وخصوصاً مع تنامي الانطباعات بأنه زاهب إلى التفاوض على إنهاء الاحتلال، أو على الأقل عن أجزاء كبيرة من الضفة والقطاع. وكردة فعل جرى انتخاب ممثلي الاتجاه النقيض، أي شارون والليكود. وهذا يشبه أيضاً توجه المجتمع الإسرائيلي إلى انتخاب نتنياهو والليكود بدلاً من شمعون بيرس بعد اغتيال رابين الذي أعطى الجمهور الإسرائيلي انطباعاً بأنه وشريكه بيرس،

متجهان إلى إنهاء الاحتلال أو جزء منه. ومن مظاهر ذلك أيضاً "اضطرار" الحكومات الإسرائيلية كلها - يميناً ويساراً ووسطاً - إلى إرضاء الرأي العام الإسرائيلي عن طريق توسيع المستعمرات، أي تكريس الاحتلال. أما المرحلة الثالثة والأهم، فهي تلك التي أسسها شارون، وتتمثل بالاستراتيجية "الأحادية الجانب"، التي تشمل عناصر عديدة مثل حل المشكلة الديموغرافية بالتخلص من غزة والانسحاب منها، وكذلك التخلص من الكثافة السكانية في الضفة بالجدار - بدلاً من حل الدولتين -، بل التخلص من حل الدولتين بخلق أمر واقع يؤدي بغزة إلى مستقبل يختلف عن الضفة وعن القدس المحتلة، والانتقال من مفهوم الحل الإقليمي (تنازل عن أكثرية المناطق المحتلة لمصلحة م.ت.ف.) إلى مفهوم الحل الوظيفي، أي تقاسم الوظائف في المسؤولية عن الجزء الأهل من الضفة (خارج الجدار)، بحيث تحتفظ إسرائيل لنفسها بالمسؤولية عن الأمن والأرض وما بداخلهما، وتترك لقيادة م.ت.ف. - وغيرها إن لزم الأمر مستقبلاً - مسؤوليات مدنية خدمية كالتهذيب والتعليم والصحة وما شابه.

لكن الأهم من هذا كله هو طريقة تحقيقه، والتي لا تعتمد على المفاوضات أو الاتفاقات أو الاختلافات، أي عدم الحاجة إلى شريك، وإنما تعتمد على سياسة فرض الأمر الواقع من جانب واحد، الأمر الذي همش - وما زال - م.ت.ف. التي ما عاد لها من وظيفة إلا ممارسة ما تترك إسرائيل لها.

وأدى ذلك إلى تغيير وظيفة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، والتي يضغظ المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة في سبيلها، تماماً مثل تغيير وظيفة م.ت.ف. فبعد أن كانت المفاوضات أداة إسرائيل الرئيسية لتقرير صيغة العلاقات المستقبلية مع الفلسطينيين والمناطق الفلسطينية، وبعد أن كانت السياسة الاستيطانية عاملاً مساعداً للضغظ على المفاوضات الفلسطيني وللتأثير في مسار المفاوضات ونتائجها، أصبحت السياسة الاستيطانية (بمعناها الواسع الذي يشمل الجدار والحواجز وغيرها من أنظمة التحكم) هي العامل الأساسي المقرر، بينما أصبحت المفاوضات عاملاً ثانوياً مساعداً لامتصاص أي ضغظ دولي ضد الاستيطان وغيره من سياسات إسرائيلية غير قانونية.

ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية الإسرائيلية والسياسات والممارسات النابعة منها تتناقض مع الموقف الفلسطيني ومع وحدة الأرض والقيادة. ولم يكن الأمر في حاجة إلى أي معرفة استخبارية ليتم الاستنتاج أن الانسحاب الأحادي من غزة، والذي ليس ثمرة مفاوضات مع شريك فلسطيني، سيؤدي، في ظل الإحباط العام، إلى تعزيز قوة "حماس".

إن طريقة إسرائيل في الانسحاب من غزة أحادي، لم تمكن الرئيس محمود عباس من الادعاء أن عملية السلام التي انتخب على أساسها أثمرت إنهاء الاحتلال من غزة، وأن استمرار هذه العملية سيؤدي إلى تحرير الضفة، بل إن هذه الطريقة مكنت إسماعيل هنية من القول (وكان هذا في صلب حملته الانتخابية لاحقاً) إن المقاومة هي التي أدت إلى إنهاء احتلال غزة، واستمرارها سيؤدي إلى تحرير الضفة.

ومن الواضح أن طريقة إسرائيل في التخلص من غزة وكثافتها السكانية، ساعدت "حماس" في تحقيق أغراضها، وفي الوقت نفسه في نقل غزة إلى الحوض المصري كي تصبح همماً مصرياً لا إسرائيلياً، شاءت مصر وفلسطين أم أبداً، ومن دون مفاوضات ووساطات واتفاقات واختلافات، بل بخطوات أحادية الجانب، الأمر الذي يقلل من إمكان نجاح مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، أو يلغيه.

ومن ناحية أخرى، أثمرت هذه السياسة في تدجين "حماس" تماماً كما تم سابقاً تدجين "فتح". فقد عشنا لنرى ونسمع محمود الزهار يتهم مطلقى الصواريخ بأنهم يضررون بالمصلحة الوطنية والإجماع الوطني، ويخدمون مصالح الاحتلال. لكن المهم، وخصوصاً لإسرائيل، أن هذه الليونة في موقف الزهار، وهو ممثل التيار المتشدد في "حماس" غزة، ليست شمولية، فهو نفسه يتصلب بشكل استثنائي حين يتحدث عن العلاقات الداخلية وجهود الوساطة المصرية، إذ أكد في يوم عودته من حوار القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر 2008 أن ليس لدى "حماس" نية السماح بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حزيران/يونيو 2006، ولا الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

أليست هذه الازدواجية المتمثلة في أقصى المرونة والبراغماتية في التعامل مع حاجات إسرائيل، ولا سيما في وقف إطلاق النار، وأقصى التصلب في معالجة الانقسام الداخلي، هي أقصى ما تطمح إليه إسرائيل؟

للأسف، ليس هذا أقصى ما تطمح إليه إسرائيل، بل إنه مجرد نقطة ارتكاز للانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر خطورة. فقد تبين في لقاء شمعون بيرس وحسني مبارك في مصر في 25/10/2008، والذي تبعته فوراً قمة مصرية فلسطينية، وبعد ذلك قمة فلسطينية سعودية، أن إسرائيل تحاول استغلال حالة الانقسام الفلسطيني، واستعمال

المبادرة العربية وسيلة لتخطي وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، ثم تخطي الإنجاز الوحيد تقريباً للشعب الفلسطيني منذ أكثر من أربعين عاماً وهو استقلالية القرار الفلسطيني الذي نتج من وجود قيادة فلسطينية موحدة لها برنامج سياسي موحد بإجماع الشعب الفلسطيني والعربي والمجتمع الدولي أيضاً. وكان هذا المكسب الذي حققته قيادة م.ت.ف. في منزلة الحصن المنيع ضد محاولات إسرائيل وغيرها فرض حلول تجحف بحقوق الشعب الفلسطيني لعقود من الزمن.

### التأثيرات الدولية

منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي نقلت قيادة م.ت.ف. ومعها أكثرية الشعب الفلسطيني، مرتكز برنامجها السياسي الأساسي من الحق الطبيعي في الأرض، بما فيه ممارسة السيادة عليها وملكيته والعودة إليها، إلى الحق الذي يسمح به القانون الدولي والشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالصراع العربي - الإسرائيلي.

وقد بذلت عناصر مهمة وعديدة في المجتمع الدولي، حكومات ومنظمات غير حكومية وأفراداً، جهوداً حثيثة ولمدة طويلة لإقناع الشعب الفلسطيني وقيادته بأن استعادة فلسطين بات هدفاً عثياً، بينما "إنهاء الاحتلال" الذي وقع في سنة 1967 هو أمر ممكن لأنه قانوني ويقبله، بل يمكن أن يساعد في تحقيقه، المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

ومن ناحية أخرى، تعاضمت الانتقادات لأسلوب قيادة م.ت.ف. وطرائقها الكفاحية المعتمدة أساساً على الكفاح المسلح. وعملت تلك القوى الدولية نفسها على إقناع الفلسطينيين بجدوى الكفاح الجماهيري السلمي، وبالعامل السياسي الدبلوماسي القانوني كبديل مما اعتبرته أكثرية المجتمع الدولي إرهاباً. وقد نجحت قيادة م.ت.ف. بإقناع أكثرية الشعب الفلسطيني بأنها غيرت الوسائل لا الهدف الذي بقي، وهو إنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وأن هذه الأهداف كلها متضمنة في قرارات الشرعية الدولية، وربما هي أكثر قابلية للتحقق بالطرق السلمية والقانونية التي تضمن لنا دعم العالم الخارجي وعزل إسرائيل.

ووصل المنهج الكفاحي السلمي أوجه في الانتفاضة الأولى التي أثارت إعجاب المجتمع الدولي، وحققت كثيراً من "الاحترام" للقضية الفلسطينية. كما أن المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام الدولي في مدريد، وبعد ذلك المفاوضات الثنائية في واشنطن، ولاحقاً السرية في أوسلو، كانت ذروة تحول قيادة م.ت.ف. من العمل العسكري إلى العمل الدبلوماسي. لكن عندما ترددت إسرائيل، وتراجعت عن التزاماتها التي تتضمن الانسحاب من الأراضي المحتلة، وكذلك عندما استمرت في مخالفة الشرعية الدولية ومشاريع الحلول التي عرضت، مثل مشروع ميتشل وخريطة الطريق من خلال الاستمرار في توسيع المستعمرات، لم تقم الهيئات الدولية ولا الدول الكبرى بالتدخل لمنع ذلك، وبالتالي تركت قيادة م.ت.ف. عاجزة حيال هذا الواقع الجديد.

وقد أدى ذلك إلى انهيار أحد أعمدة السياسة الفلسطينية، وهو الاعتماد على الشرعية الدولية، أمام تساؤلات الجمهور وانتقادات المعارضة الإسلامية. وانتهزت "حماس" هذا الواقع بذكاء فاخترت تصعيد عملياتها الاستشهادية في خضم العجز الدولي عن دعم القيادة الفلسطينية، وعن "إقناع" إسرائيل بوقف توسيع المستعمرات على الأقل، علاوة على عجز المجتمع الدولي عن إقناعها بمواصلة الانسحابات التي نص عليها الاتفاق الانتقالي المعروف بأوسلو.

وعندما استفرد شارون بالسلطة والشعب الفلسطيني خلال الفترة 2002 - 2004، بقي العالم متفجعاً كأنه يعطي الضوء الأخضر لاستعمال القوة لفرض الوقائع من طرف واحد. وقد وصل هذا الواقع إلى ذروته برسالة بوش الشهيرة إلى شارون في حزيران/يونيو 2004، والتي تعترف بالوقائع الاستيطانية غير القانونية التي خلقتها إسرائيل في الضفة الغربية بما فيها القدس.

لقد أضع المجتمع الدولي واللجنة الرباعية فرصة تاريخية في العام الذي تلى وفاة الرئيس عرفات، وسبق الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة "حماس"، والذي تولى فيه الرئيس محمود عباس السلطة بعدما انتخب ديمقراطياً على أساس برنامجها السلمي الواضح والصريح.

وتمثل الاستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة، والتي تبعتها كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وباقي الأسرة الدولية لمواجهة انتصار "حماس" في الانتخابات وسيطرتها على قطاع غزة، مثلاً صارخاً على الفشل،

وعلى تكريس نزعات التشدد والتأييد للمعارضة في أوساط الجمهور الفلسطيني. فالولايات المتحدة لم تقرر مقاطعة حكومة "حماس" المنتخبة فحسب، بل حكومة الوحدة الوطنية أيضاً، التي أنتجها اتفاق مكة الذي رعته العربية السعودية. وبعد استيلاء "حماس" على غزة بالقوة، قررت الولايات المتحدة وإسرائيل محاصرة القطاع، ودعم إنتاج نموذج مغاير و"جذاب" في الضفة الغربية. وقد فشل هذا المنهج لأن الضفة التي بقيت مرتعاً للمستوطنين ولحواجز الطرق والاجتياحات العسكرية الليلية لا يمكن أن تكون نموذجاً جذاباً مهما تكن درجة المساعدات الدولية التي تبدها السياسات الاحتلالية. وأدى فشل هذا المنهج إلى استقرار سيطرة "حماس" في غزة وانتقالها، بحسب تصريحات القادة الأمنيين الفلسطينيين، إلى التخطيط لزعة استقرار السلطة في الضفة. خلاصة الأمر، أن إخفاق المجتمع الدولي في إرغام إسرائيل على احترام التزاماتها الدولية - الملحوظة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واللجنة الرباعية - في شأن الاستيطان والجدار، ساهم في إضعاف موقف قيادة المنظمة التي راهنت على دعم المجتمع الدولي بعد تحولها إلى المواقف وأساليب العمل المقبولة دولياً، والتي كانت بررتها لشعبها بذريعة القدرة على اجتذاب الدعم والتدخل الدوليين، وبالتالي زيادة فرص إنهاء الاحتلال.

### التأثيرات العربية والإقليمية

تنوع تأثير المحيط العربي والإقليمي في الوضع السياسي الفلسطيني الداخلي تبعاً لقدرة قيادة م.ت.ف. على المحافظة على استقلاليتها واستقلالية قراراتها السياسي. فمن ناحية أولى، مثل ظهور حركة "فتح" وسيطرتها على م.ت.ف. نزوعاً فلسطينياً إلى الخروج من الوصاية والتأثير العربيين، لكن من ناحية أخرى، كانت القيادة الفلسطينية الجديدة قد نبتت من النسيج الاجتماعي والثقافي نفسه الذي أنبت القيادات العربية المختلفة التي حكمت معظم الدول العربية في أواسط القرن الماضي فصاعداً، وهو ما جعلها عرضة للإخفاق نفسه.

لقد حاولت قيادة م.ت.ف. منذ نشوئها وتبلور دورها القيادي بعيد هزيمة الدول العربية في حربها مع إسرائيل في سنة 1967، أن تراعي التوازن الصعب بين المحافظة على استقلاليتها والحد من تأثير العرب فيها ووصايتهم عليها، وبين الاستفادة بقدر الإمكان من الدعم العربي السياسي والجماهيري والمادي معاً.

ونجحت هذه القيادة في الحد من الوقوع تحت تأثير الاستقطابات السياسية العربية مع بعض الاستثناءات، وذلك حين كانت في أوج قوتها، لكن، مع التراجع المتدرج لمكانتها، فلسطينياً وعربياً ودولياً في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، والذي ترافق مع فشل الرهان على عملية السلام، عادت الأطراف الفلسطينية لتستقوي بمختلف الأطراف العربية والإقليمية، وأحياناً الدولية.

وتزامن هذا الواقع الفلسطيني مع الاستقطاب الذي شهدته المنطقة بين معسكرين، أحدهما بقيادة إيران والثاني بقيادة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كون العراق ساحة الاستقطاب الأساسية، إلا أنه امتد ليشمل أجزاء متزايدة من المنطقة، وبات من الجلي لاحقاً، أن إيران، ذات التحالف القوي مع سورية التي تستضيف أحد شقي الخلاف الفلسطيني وتدعمه، تمكنت من أن تلعب بالورقة الفلسطينية من خلال التحالف مع حركة "حماس"، الأمر الذي أدى إلى تراجع قيادة م.ت.ف. عن حيادها النسبي التقليدي بين المحاور العربية لترتبط بما أصبح يسمى "تيار الاعتدال العربي" الموالي للولايات المتحدة داعمة لإسرائيل وحليفها الاستراتيجي. واقترن ذلك، بطبيعة الحال، مع برهان هذه القيادة على عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة.

وغني عن القول، أن هذا الاستقطاب شمل الجماهير العربية أيضاً، وكان لانتشار وسائل الإعلام الفضائية والإلكترونية السريعة والصريحة شأن كبير في امتداد النقاش والخلاف الداخلي الفلسطيني إلى الفضاء العربي والإقليمي. كما امتدت الخلافات بين "فتح" و"حماس" لتصل إلى المؤسسات والأحزاب وغيرها من الأطر الشعبية في البلاد العربية وإيران. واستناداً إلى مؤشرات عديدة، ومنها استطلاعات الرأي العام، فإن مواقف "حماس" نجحت في استمالة تعاطف واسع في الأوساط الشعبية العربية، ربما لأن هذه الجماهير لديها كثير من الأسباب للنفور من أنظمتها التي اتخذ معظمها موقفاً سلبياً من "حماس" ومتعاطفاً مع قيادة م.ت.ف.

وهكذا وجدنا أنفسنا جزءاً من انقسام عام في المنطقة، وأصبحت قيادة م.ت.ف. وحركة "فتح" جزءاً من معسكر الاعتدال الذي يضم كثيراً من الأنظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة، والتي يقيم بعضها علاقات بإسرائيل، في حين كانت حركة "حماس" في معسكر الدول العربية القليلة، لكن التي تتحدى الولايات المتحدة، مثل سورية وإيران ولبنان (حزب الله وحلفاؤه).

ومما يجدر ذكره، أن المعسكر الذي يضم "حماس" تميز على المستوى المالي والإعلامي، فلم تبخل إيران ولا قطر بالدعم المالي اللازم لبقاء نظام "حماس" في قطاع غزة على الرغم من الحصار المفروض عليها، كما كان لقناتي "الجزيرة" و"المنار" وغيرهما شأن مهم في تهية سبل التعاطف والدعم الشعبي العربي لـ "حماس"، وفي الحد من تأثير محاولات العزل السياسي والإعلامي المفروض عليها، فهيأت بالتالي منبراً إعلامياً وسياسياً لمن لا منبر له".

وبشكل عام، لم يحاول العرب أن يعطوا الانطباع، أو أن يلحموا بإعطاء الانطباع بأن هناك ما يمكن أن تخسره إسرائيل أو الولايات المتحدة في المنطقة، أو في علاقة العرب بأي منهما إذا ما استمرت المماثلة في المواقف التفاوضية، وكذلك الممارسات التي تكرر الاحتلال.

ومن ناحية أخرى، نجم عن الأداء العربي تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا سيما في الأعوام الأخيرة، انطباع إسرائيلي بعدم جدية دعم الدول العربية المعتدلة لقيادة م.ت.ف. وأن في إمكان إسرائيل والولايات المتحدة أن تجمعاً بين علاقات جيدة بالدول العربية المعتدلة، وبين الاستمرار في السياسات التي تضعف حركة "فتح" وتهمش مكانتها، الأمر الذي يقود إلى اختلال موازين القوى الداخلية لمصلحة "حماس". وقد نشأ عن ضعف قيادة م.ت.ف. وتزايد قوة "حماس" في الداخل الفلسطيني، المزيد من اعتماد هذه القيادة على الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما المعتدلين في العالم العربي. لكن هذا الضعف وانعدام البدائل كانا سبباً في استخفاف إسرائيل بهذه القيادة، وبالتالي غياب أي مرونة في مواقفها التفاوضية واستمرار إجراءاتها الاحتلالية، وهو ما أخرج هذه القيادة وأضعفها أكثر.

لقد أدخل هذا الواقع قيادة م.ت.ف. في حلقة مفرغة وخيمة العواقب، ذلك بأن زيادة الضعف تؤدي إلى زيادة الارتباط بإسرائيل وأميركا والمعتدلين العرب، الأمر الذي يولد بدوره مزيداً من الضعف. وهكذا استمرت موازين القوى الداخلية في الاختلال، واستمرت الرهانات على العملية السلمية في الانهيار. ويمكن الذهاب أكثر من ذلك، إذ إن هناك مؤشرات إلى أن إسرائيل بدأت تجد نفسها مرتاحة أكثر في الاعتماد على علاقتها بـ "حماس" لتحقيق حاجاتها الأمنية التي لم تستطع "فتح" تحقيقها، والدليل على ذلك نجاح وقف إطلاق النار في غزة. وفي الاتجاه نفسه يمكن أن نفسر التعامل المتدرج لمصر، نتيجة الأمر الواقع، مع حركة "حماس"، أكان ذلك على معبر رفح، أم في مجال الوساطة بين "حماس" وإسرائيل في مفاوضات تبادل الأسرى وغير ذلك.

### تأثير العوامل الداخلية الذاتية

ما كان لهذه المؤثرات الخارجية، دولية وإسرائيلية وعربية وإقليمية، أن تؤتي أكلها لولا عقلية قيادة م.ت.ف. وطريقتها في القيادة التي تبلورت كقيادة مهيمنة وبلا منازع للشعب الفلسطيني في الأربعين عاماً الأخيرة. ولا شك في أن التحدي الذي واجهته م.ت.ف. كان أصعب وأخطر مما واجهته حركات التحرر الأخرى كلها في العالم. ويعود ذلك إلى خصوصية الحركة الصهيونية وطبيعة دورها وارتباطها بالولايات المتحدة، القوة العظمى الأساسية في العالم.

إن الانتفاضة الفلسطينية العفوية التي انطلقت في سنة 1987، في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، أدت إلى إنقاذ القيادة الفلسطينية في الخارج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه استراتيجيتها وطريقة أدائها، كما أنها، وهي الانتفاضة التي توجت نضال الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل منذ سنة 1967، أعطت قيادة م.ت.ف. خشبة الخلاص، ومكنتها من التحول الإيجابي من أجل استعادة زمام المبادرة السياسية من خلال إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988.

وكان ولاء جماهير الانتفاضة الفلسطينية لقيادتها، وتفاعل الداخل والخارج، إضافة إلى عوامل أخرى دولية وإقليمية، أموراً مواتية لعقد مؤتمر مدريد للسلام. كما أن تكامل أدوار قيادة م.ت.ف. والوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام، أدى إلى اعتراف إسرائيل، ومن ثم الولايات المتحدة، بمنظمة التحرير والتفاوض معها.

لكن ما إن استعادت قيادة م.ت.ف. مكانتها مع بداية التسعينيات، حتى بدأ يغلب على أدائها السياسي عوامل بقاء دورها كقيادة، حتى على حساب القضية، وكان هاجسها في تلك الفترة ضمان المكان والمكانة والمال، وذلك بعد أعوام من الإقصاء من الأردن إلى لبنان فتونس، وبعد التهميش السياسي ما بين سنتي 1982 و1988، وبعد تجفيف مصادر التمويل العربية بإيحاءات أميركية.

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، "المبادلة التاريخية" بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة منظمة التحرير في مفاوضات أوسلو السرية. فقد قدمت إسرائيل "تنازلاً" الرئيسي بالاستعداد للاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي شكل المطالب الأول للجانب الفلسطيني في تلك الفترة وتحديداً في مفاوضات واشنطن، بينما قدمت المنظمة في المقابل، تنازلاً الرئيسي عندما قبلت توقيع اتفاق لا يتضمن وقف إسرائيل توسيع المستعمرات في المناطق المحتلة، الأمر الذي كان المطالب الأول للجانب الفلسطيني في مفاوضات واشنطن. وقد فهمت إسرائيل من ذلك قابلية قيادة المنظمة لإبداء المرونة في قضايا جوهرية أخرى لقاء مكاسب تتعلق بمكانتها، ومكان وجودها، وتغطية حاجاتها المالية. ومنذ ذلك الحين استمرت إسرائيل في التعامل مع الجانب الفلسطيني على الأساس نفسه.

وساعد في ذلك الأداء القيادي الذي يعتمد أسلوب القرار الفردي أو الشللي، والذي يغيب ويضعف البناء المؤسسي، إذ أديرت مفاوضات أوسلو بشكل فردي أو انتقائي، وفي غياب أي هيئة مرجعية أو إشرافها. وقد انسحب ذلك على الأداء التفاوضي الفلسطيني منذ ذلك الحين حتى مفاوضات أنابوليس.

وكان دائماً في جعبة إسرائيل ما تقدمه في هذا الصدد لقاء الحصول على مواقف تمكن من "دفع عملية المفاوضات إلى الأمام". فقد سمحت إسرائيل لقيادة م.ت.ف. بأن تنتقل إلى الضفة والقطاع لتتولى السلطة هناك، وعقدت معها اتفاقات لاحتكار استيراد سلع أساسية من إسرائيل، كمشتقات البترول، ومن الخارج كالتبغ والأسمت، الأمر الذي وفر سيولة مالية سهلت بناء التحالفات الداخلية اللازمة وتقوية من يلزم تقويتهم، لكن بالاعتماد على إسرائيل والتبعية لها. كذلك ابتدعت إسرائيل نظام الشخصيات المهمة (VIP) لتعطي "مكانة خاصة" لمن يلزم، ثم شجعت، وبالتعاون مع الولايات المتحدة، الدول المانحة على العطاء السخي بعد كل انفراج تفاوضي، وعلى الإحجام والتباطؤ عند كل استعصاء تفاوضي.

وفي مقابل ذلك، أو في موازاته، ابتدعت إسرائيل تقسيم المناطق الفلسطينية إلى أ، ب، ج، وأخرجت القدس والمقدسيين من نطاق السلطة، وفرضت الحواجز وقيدت الحركة، وامتنعت من تنفيذ الانسحابات المقررة، واستمرت في مصادرة الأراضي وتوسيع المستعمرات في باقي المناطق المحتلة، وخصوصاً في القدس.

وفي المحصلة، أدى أداء قيادة م.ت.ف. إلى وقوعها في المصيدة الإسرائيلية، وإلى تحولها إلى رهينة للإرادة الإسرائيلية، وإلى فقدانها الخيارات الاستراتيجية، وإلى تبعية بنوية ومالية ولوجستية لإسرائيل. وقد أوصل هذا إسرائيل إلى الاستنتاج بأنها ما عادت تحت أي ضغط يرغمها على الوفاء بالتزاماتها. وأدى هذا إلى نتيجتين: الأولى، فقدان عملية السلام الديناميكية التي تدفعها إلى الأمام، والثانية، انتشار الإحباط لدى الشعب الفلسطيني الذي بدأ يتحول عن هذه القيادة نحو البديل الوحيد المتاح سياسياً وأيديولوجياً: "حماس".

لقد نتج من فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية واقع شاذ بسبب التضارب بين الرئاسة الفتاوية والحكومة الحماوية. والأمر الذي فاقم الوضع هو أن كلا الطرفين كان على يقين بأن الطرف الآخر لن يستمر في الولاء للعبة الديمقراطية.

لقد عملت "فتح" على جعل الحكم مهمة صعبة لحركة "حماس"، واستخدم الرئيس لهذه الغاية المساحة المتاحة له دستورياً، بما فيها تفعيل الأجهزة الأمنية الثلاثة الرئيسية التي يجعلها القانون الأساسي تحت مسؤوليته. وفي الوقت نفسه، استفادت الرئاسة من مقاطعة المجتمع الدولي لحكومة "حماس" كي تمر المساعدات الدولية عبر مؤسسة الرئاسة. وبشكل مواز، استمرت العناصر المسلحة في "حماس" في الإعداد والتنظيم والتحريض والتسلح، بما فيه إنشاء القوة التنفيذية الخاصة بها.

وخلق اتفاق مكة ردات فعل متباينة لدى "حماس"، فالعناصر المنخرطة في العمل السياسي الحكومي والبرلماني وجدت فيه منفذاً للنجاح، وهو ما دفعها إلى بعض السلوك والتفكير السياسيين، وعزز لديها المصلحة في نجاح حكومة الوحدة الوطنية. لكن هذه التطورات - حكومة الوحدة وانخراط عناصر "حماس" في العمل السياسي إلى جانب تفعيل الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة - عززت قلق الجناح المتشدد في الحركة، والذي يعتمد، في مكانته وقوته، على العمل العسكري لا السياسي. والأمر الذي أضعف موقف الاتجاه المعني بنجاح تجربة حكومة الوحدة الوطنية الناتجة من اتفاق مكة، هو فشل هذه الحكومة في إقناع المجتمع الدولي بإنهاء الحصار الاقتصادي، والمقاطعة التي كانت مفروضة على حكومة "حماس" السابقة، ولهذه الغاية، استخدمت الحركة لغة سياسية ليننة نسبياً في برنامج الحكومة المشتركة مثل الموقف الإيجابي من المبادرة العربية.

وبسبب عوامل عديدة منها التوازنات في موازين القوى بين "فتح" و"حماس"، وكذلك التوازنات داخل "حماس"، نجحت الحركة في فرض سيطرتها العسكرية على قطاع غزة - الجزء الوحيد في المناطق الفلسطينية غير الخاضع للسيطرة الإسرائيلية المباشرة لكن المقيدة - بعد معارك شرسة في 2006/6/14. لقد تنامت قوة "حماس" على حساب "فتح"، كما أن نجاحها في الانتخابات وسيطرتها على قطاع غزة، وطريقة إدارتها للأزمة الداخلية، أمور فاقمت كلها خطر الأوضاع الداخلية بدلاً من معالجتها، وكرّست قابلية الوضع الداخلي للتأثر بالتقاطبات الإقليمية والمؤثرات الخارجية بما فيها الإسرائيلية. وخلال عام ونصف عام من الانقسام، نشأت في كلا الجانبين مصالح خاصة وضيقة نتيجة الانقسام القائم، وأدى مرور الزمن إلى خلق وقائع جديدة ساهمت في تكريس الانقسام، وجعلت عودة الأمور إلى الوراء أصعب مع مرور الأيام.

### الخلاصة

أدت هزيمة القيادة الفلسطينية وفقدان الجزء الأول من فلسطين في سنة 1948 إلى نهاية دور تلك القيادة التاريخية، كما أدت هزيمة الأنظمة العربية الثورية أمام إسرائيل في سنة 1967 إلى نهاية دورها التاريخي كمصدر أمل للشعب الفلسطيني بتحرير فلسطين، وفقدت بالتالي مكانتها الشعبية. وبقدر أو بآخر (وهذا المقدر استحده الأعوام القليلة المقبلة)، فقد أدى فشل قيادة م.ت.ف. في إنهاء الاحتلال، أكان ذلك عن طريق الكفاح المسلح، أو العمل الدبلوماسي التفاوضي وتراجع إمكان الحل القائم على الدولتين الذي تبنته المنظمة، إلى بداية نهاية الدور التاريخي لهذه القيادة.

لقد كان الموقف من الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على إنهائه، من أهم عوامل التأييد الجماهيري للقوى المنظمة والشخصيات السياسية والدينية الفلسطينية. واستمدت قيادة م.ت.ف. مكانتها وقوتها وشعبيتها من دورها الريادي في قيادة الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومن أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم. وأدى تخليها عن قيادة كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، وإخضاعها، في الوقت نفسه، للعامل الإسرائيلي في سياق تطبيق اتفاق أوسلو وطريقة إنشاء السلطة الفلسطينية وإدارتها، ثم علاقتها بإسرائيل، إلى تراجع مكانتها ووحدها إلى درجة لا تبدو معها العودة إلى الوراء ممكنة، وبالتالي إلى بداية نهاية دورها التاريخي.

وفي المقابل، أدى انخراط جماعة الإخوان المسلمين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي تحت اسم "حركة المقاومة الإسلامية" ("حماس") إلى زيادة مكانتها الشعبية ووزنها السياسي. وقد بدأ ذلك في مشاركة الإخوان، ولو متأخراً، في الانتفاضة الأولى، ثم في عمليات المقاومة في إبان الانتفاضة الثانية. ■

(\*) كاتب فلسطيني ووزير سابق.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)